Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وكانت ترد كل خرائط كتب الدولة الرسمية التي يرسلها أصحاب البريد في الولايات والنواحي، إلى هذا الديوان حيث يقوم صاحبه بعرض هذه الكتب على الخليفة إذا كان ممن ينظر في كل الكتب الواردة، أو عمل قوائم جامعة بها لعرضها عليه[١].

ولم تقتصر أعمال صاحب هذا الديوان في بغداد على مجرد عرض الكتب، بل كان إليه كل ما له علاقة بهذا الديوان من عمل من تقليد أصحاب خرائط كتب الخلافة، وعمّال البريد في سائر المناطق التابعة للخلافة إذ كان ـ في فترة قوة الخلافة العباسية ـ عامل في كل ولاية ولكل منهم أعوان ووكلاء في المراكز التابعة لولايته[٢]، والنظر في أمور سكك البريد ـ التي بلغ عددها في القرن الثالث الهجري تسعماية وثلاثين سكة ـ ومن يعين فيها من مرتبين، وأثمان دواب البريد ونفقاتها وأرزاق الفروانقيين وغيرهم ممن يتصل عمله بهذا الديوان والتي بلغت في زمن ابن خرداذبة ١٥٩,١٠٠ دينار سنوياً[٣].

ولا يحتاج من يتولى هذا الديوان إلى معرفة بتخصصات الكتابة التي ذكرنا سابقا، لأن ما فيه من عمل لا يتطلب ذلك، وانما ينبغي أن يكون ثقة متحفظا ومعروفا بهذه الصفات. وقد تولى أبو مروان عبدالملك بن محمد بن عبدالملك الزيات رئاسة هذا الديوان ثلاثين سنة حتى عرف بالخرائطي، وكان لهم رسم خاص في المكاتبة يختلف عن غيره من أصحاب الدواوين لامانته وكفايته[٤].

وحتى نتبين عمل هذا الديوان وصاحبه في المركز وعماله في الأمصار، سنذكر فيما يلي رواية من زمن الخليفة المنصور ونموذج عهد لصاحب بريد أورده قدامة في كتابه.

كان أبو جعفر المنصور يهتم بأخبار ما يجري في كل ولاية من ولايات الخلافة، وكان ولاة البريد في هذه الولايات يكتبون اليه بأخبار ولاياتهم كل يوم، «من سعر القمح والحبوب والأدم وسعر كل مأكول، وبكل ما يقضي به القاضي في نواحيهم، وبما يعمل به الوالي، وبما يرد بيت المال من المال وكل حدث»[٥]، وكان من عادة هؤلاء الولاة انهم إذا صلوا المغرب يكتبون اليه بما كان في اليوم السابق. فإذا وردت الكتب إلى الخليفة، كان ينظر في كل ما كتب اليه في وقته، فإن رأى أن لا تغير في الأسعار والأحوال كان به، أما إذا

---

(١) قدامة، الخراج، ورقة ٢٦ أ.

(٢) انظر عريب، صلة، ص ٤١، الطبرى، تاريخ، ج ٨، ص ٣٢٣، ج ١٠، ص ٦٧-٦٨، ٨٣، الجهشيارى، الوزراء والكتاب، ص ٢٠٤، التنوخي، نشوار ج ٨، ص ٣٠.

(٣) ابن خرداذبة، المسالك والممالك، ص ١٥٣.

(٤) الصابيء، الوزراء، ص ١٧٨، ١٩٥، التنوخي،٢٠ نشوار، ج ٢، ص ١٠٠.

(٥) الطبرى، تاريخ، ج ٨، ص ٩٨.